





قسم اللّغة والأدب العربيّ.

مُكَاضِرَاتُ فِي مَارِخِةُ مَارِخِةُ لَا ثَالُةٍ عَالَى الْجَاقِ )

المُسْنُوك: ماسنر السَّنة النَّازية

نخصّ : أهانبّات عرببّه

الأفواج: كل الأفواج

المعرّج: رقم 06

الناثاء

إعداد الدَّكتــور: فاتــح مـــرزوق



## المحاضرة الرابعة:

## (القياس المطّرد)

1.مفهوم المطرد: ورد في معاجم اللّغة بعدّة معان نذكر منها:

- التّتابع والاستمرار: أشار (ابن جنّي) إلى معناه بقوله: "اطّرد الأمر أو الشّيء تبع بعضه بعضا، وجرى.... واطّرد الكلام: تتابع، واطّرد الماء: تتابع سيلانه، قال قيس بن الخيطم:

أتعرف رسما كاطّراد المذاهب لعمرة وحشا غير موقف راكب

• الاستقامة: "يقال: اطرد الأمر: استقام، وأمر مطّرد: مستقيم على جهته، وفلان يمشي مشيا مطّرد! أيْ: مستقيما" ومن هنا تبيّن أنّ المطّرد يحمل معنيين مألوفين: التّتابع والاستمراريّة.

وأمّا في المعنى الاصطلاحيّ فيقصد به: "فجعل أهل علم الإعراب ما استمرّ من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصّناعة مطّردا" الظّاهر البيّن من التّعريف الاصطلاحيّ الّذي أورده ابن جنّي للمطّرد أنّه يميل إلى المعنى الأوّل وهو الاستمراريّة؛ أي: الكلام المستمر المبنيّ على التّتابع في الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالثقل الصّحيح، القائم على قواعد إعراب مسموع من أفواه العرب بالسّجيّة والفطرة.

2.الكلام المطّرد عند اللّغويّين والنّحاة: اهتمّ العلماء بالكلام المطّرد أيّما اهتمام؛ لأنّه يعد المنهج الأساس في جمع المدوّنة اللّغويّة بالنّسبة للّغويّين أو الحكم على الأحكام النّحوية للنّحويّين؛ لذا نجدهم يتداولون كذا مصطلحا للمطّرد ويقصدون به معنى واحدا؛ حيث يشير (ابن هشام) لهذا التّباين في قوله: "اعلم أنّهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطّردا؛ فالمطّرد لا يتخلّف والغالب أكثر الاشياء، ولكنه يتخلّف، والكثير دونه، والنّادر أقلّ من القليل".

الواضح من قول (ابن هشام) أنّ المطّرد يطلق على الكثير من المنقول، ولا يقتصر علة القلّة أو النّدرة؛ بمعنى ما تواتر عن العرب بالنّقل الصّحيح وها ما أشار إليه الأنباري: "هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنّقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة" ومن ثمّ

يتّضح أنّ المطّرد ارتبط عند اللّغويّين بالمسموع الصّحيح/ الشواهد المنقولة نقلا متتابعا ليست بقليلة ولكن كثيرة الاستعمال.

ونلحظ ممّا سبق أنّ الكلام المطّرد عند النّحاة ارتبط بالكثرة، وهو سبب الخلاف الواقع في الأحكام النّحويّة؛ بل اختلف في القبائل في حدّ ذاتهم؛ إذ نجد (حسن عباس) يتساءل حول قضيّة الكثرة فيقول: "فالكثرة هي سبب الخُلف الواسع، ومهما نشأ النّباين بآثاره البعيدة بين النّوعين؛ فما المراد بتلك الكثرة وما حدودها؟ إنّها الكثرة العدديّة لا ريب، لكن أهي الكثرة العدديّة بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها بأن تشيع اللّغة في القبيلة فلا يخالف فيها إلا فرد غير مجرح أو أفراد كذلك قليلة؟ أم هي الكثرة بين القبائل بوصفها قبائل بأن تشيع خصائص لغويّة في مجموعة قائلها أكثر من قبائل مجموعة أخرى".

إنّ ما ذهب إليه (عباس حسن) يدلّ على أنّ هناك علاقةً بين القياس عند اللغويّين والنّحاة؛ بل اضطراب وهلهلة في سبل الاحتجاج المطّرد، أين مكمن الكثرة عند القبائل العربيّة المحتجّ بها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ (ابن جنّي) قد فصل تفصيلا حول مسألة الاطراد؛ حيث يقول: "إنّ الكلام على الاطّراد والشّذوذ على أربعة أضرب:

- مطّرد في القياس والاستعمال جميعا: وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المثوبة؛ وذلك نحو: قام زيد، ضربت عمرا، ومررت بسعيد؛
- الثّاني: مطرّد في القياس، شاذ في الاستعمال: وذلك نحو: الماضي من (يذر ويدع) وكذلك قولهم: (مكان مبقل) هذا هو القياس، ولكن الأكثر في السّماع: (باقل) والأوّل مسموع أيضا، قال أبو دؤاد لابنه دؤاد: يا بنى ما أعاشك بعدي؟ فقال دؤاد:

أعاشني بعد واد مُبْقل آكل من حَوْزَانه وأنسل

- والثّالث: المطّرد في الاستعمال، الشّاذّ في القياس: نحو قولهم: (أخوض الرِّمْث) و (استنوق و (استحود وأغْيَلت المرأة) و (استنوق الجمل).

- والرّابع: الشّاذ في القياس والاستعمال جميعا: وهو كتتميم صيغة (مَفْعُول) فيما عينه (ثوب مَصْوون) و (مسك مَدْوُوف) وحكى البغداديّون (فرس مَقْوُود) و (رجل مَعْوُود من مرضه) وكلّ ذلك شاذّ في القياس والاستعمال؛ فلا يجوز القياس عليه، ولا ردّ غيره عليه".

ويتبيّن من قول (ابن جنّي) أنّ الاطّراد يجمع بين اللّغويّين والنّحاة في شكليه اثنين:

- المطّرد القياسي: وهذا النّوع يعتمد على القياس، وهو الأصل فيه؛
- المطّرد الاستعمالي: امّا هذا النّوع يرتكز على المسموع المستعمل من الكلام العربيّ الفصيح؛ حيث يصبح في ما بعد.